لم تعد سياسة صالحة أو قابلة للتطبيق

«الشال»: من الخطأ المضي بأولويات الإسكان والتعليم والصحة على علاتها

تطرق «الشال» إلى أولويات الدولة فقال: لا بأس بمعرفة اتجاهات الرأي العام، ومن الطيب الإعلان عن أولوياته وحصرها في ثلاث، وهي الإسكان والتعليم والخدمات الصحية، لكن من الخطأ، جدا، المضي في تحقيقها على علاتها السابقة. فعندما اتخذ قرار السياسة الإسكانية في ستينات القرن الفائت -أرض وقرض-، كان عدد الكويتيين من السكان 168.793 نسمة، وكانت المساحات الفائضة حول المناطق السكنية الثلاث، إذا استثنينا مدينة الأحمدي، شاسعة، ولكنها لم تعد سياسة صالحة أو قابلة للتطبيق، منذ ثمانينات القرن الفائت. وبدلا من مراجعتها وتبني مفهوم جديد للإسكان، تم خفض مساحة الأرض الممنوحة وزيادة مبلغ القرض، ورغم ذلك، أصبح عدد طلبات انتظار السكن، الآن، نحو 106.7 آلاف طلب، بينما ما تم تنفيذه أقل، وبلغ 97.4 الف طلب، منها 56.6 الف بيوت و39.7 الف قسائم و1.1 ألف شقق، بينما يبلغ عدد السكان الكويتيين، بين سن العاشرة ودون الثلاثين عاما، نحو 479.411 نسمة، نصفهم، على الأقل، يستحق طلب تلك الخدمة، بما يعنيه أن التدفق إلى طلب سوق الرعاية السكنية في تزايد.

ورغم ذلك، هذا ليس صلب المشكلة، فمهما بذلت الدولة من جهد، يبقى مفهوم توسع سياسة الرعاية السكنية، أفقياً، مفهوماً غير قابل للاستدامة، ومادام أولوية فلابد من تحويله إلى مفهوم قابل للاستدامة. وهناك مجموعة من الأسئلة توفر إجاباتها مجموعة من الأرقام والحقائق توضع في مصفوفات، من حيث تأثير بعضها على البعض الآخر، ثم يتم اختيار توجيه الموارد بما يضمن المواءمة بينها ويضمن للسياسة الإسكانية نجاحها واستمراريتها. فالتوسع الأفقي عالي الكلفة، ماليا، ويستهلك الكثير من المساحات ويحتاج الكثير من الطرق والطاقة والعمالة الهامشية ووسائط النقل.

وخدمات الاتصال..إلخ. وذلك كله سوف ينعكس على صادرات نفط أقل، قدرة أقل على خلق فرص عمل، قدرة أقل على الصرف للتعليم والخدمات الصحية، ومصروفات صيانة أكبر.. إلخ.

وقد يبدو الأمر معقداً، لكنه في عالمنا الحاضر غاية في البساطة، فأعداد السكان ومعدلات نموهم، بما يساعد على تحديد حجم الطلب المستمر على خدمات الإسكان، معلومات متاحة ودقيقة، وكم يقتطع من النفط للاستهلاك المحلي وكم يبلغ ما سوف يقتطع، حال الاستمرار في تلك السياسة، متاح، وكذلك نمو استهلاك الكهرباء والماء والبنزين والحاجة إلى الوظيفة والحاجة إلى نفقات التعليم وخدمات الصحة. والتعامل مع هذه الأرقام سوف يعطي تاريخاً محدداً للمدى الزمني الذي سوف تصل فيه الكويت إلى طريق مسدودة، مثل أن يسكن الإنسان في منزل مستقل، ولكن من دون عمل ومن دون تعليم مناسب ومن دون خدمات صحية مقبولة... إلخ. ما لا يمكن قبوله هو تمرير الأمر على عادة الكويت، بمعنى عدم التصرف سوى عندما تصبح إمكانات النجاح معدومة أو شبه معدومة.

وما ينطبق على الرعاية السكنية ينطبق على التعليم والصحة، فتكاليف دعم الطاقة والسلع غير القابلة للديمومة أكثر مما يصرف عليهما، وما يصرف عليهما، رغم ارتفاعه، لا يحقق ما يستحقه الإنسان من خدمات. فالنسب في الوزارتين مقلوبة، إذ يستخدم كلاهما مركزا للتوظيف على حساب مصروفات التعليم، ففي الصحة، مثلا، تعتبر النسبة الصحيحة في توزيع نفقاتها 30 في المئة للإداريين و70 في المئة لما عداهم، واحتياجاتهم، وتبدو النسبة في الكويت 70 في المئة للإداريين إلى 30 في المئة لما عداهم، أو قريبة منها، وحال التعليم ليس أفضل، وبسبب فشل النهج التنموي، تفشل صناعة الإنسان؛ هدف التنمية ومحركها، والبداية الصحيحة، وإن متأخرة، جدا، أفضل، كثيرا، من البناء على الخطأ.

إلى ضعف مؤشرات الحوكمة، مثل كفاءة الحكومة وحكم القانون والسيطرة على الفساد، إضافة إلى ضعف الاستثمار العام وسوء قطاعي التعليم والصحة، مقارنة بدول الخليج الأخرى، وتحديدا الإمارات وقطر.

أما على صعيد التوصيات التي قدمها صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، فقد دعا، على المدى القصير، إلى رفع مستوى النمو في القطاعات غير النفطية، على أن تقود الحكومة هذه العملية.

وعلى المدى المتوسط، دعا صندوق النقد إلى ضغط الإنفاق الحكومي، وتحديدا الجاري منه، أي الرواتب والمستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات المختلفة، كما دعا صندوق النقد إلى حزمة سياسات تشمل الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم، وإعادة توجيه الدعم الحكومي، للسلع والخدمات، لصالح مستحقيه الفعليين، وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر توسيع نطاق وعاء ضرائب الشركات لتشمل الشركات المحلية وليس الأجنبية، فقط، وزيادة الرسوم تدريجيا على بعض الخدمات. وأخيرا دعا صندوق النقد إلى توجه القطاع الخاص الكويتي نحو المجالات التي تتطلب توظيفا كبيرا للكويتيين. وأشار إلى أهمية عدم كون الحكومة خيار التوظيف الأول للعمالة، وأهمية تحسين جودة التعليم والتدريب الذي تحصل عليه العمالة الكويتية، مع الإشارة إلى تحقيق الكويت إنجازات جيدة في مجال مهم هو تحسين بيئة الأعمال.

مشاريع اسكانية

مع بقاء التضخم منخفضاً

أداء الاقتصاد الكويتي قوي حتى العام 2007 ثم تباطأ

وتحدث «الشال» عن صندوق النقد الدولي في مجلس الأمة فقال: قام صندوق النقد الدولي، بتاريخ 17 سبتمبر 2013، بتقديم عرض عن وضع الاقتصاد الكويتي للجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة، ومن ملخص نقاط العرض، يمكن الاجتهاد في استخلاص وجهة نظر الصندوق حول واقع الاقتصاد الكويتي، والأهم مستقبله.

ومضى: فقد ورد في عرض صندوق النقد الدولي أن أداء الاقتصاد الكلي الكويتي كان قويا، حتى عام 2007، بينما تباطأ بعد ذلك، مع بقاء التضخم منخفضا. وفي جانب سوق العمل بلغت نسبة الكويتيين إلى إجمالي العمالة الحكومية نحو 70 في المئة، بينما بلغت نسبة غير الكويتيين إلى إجمالي العمالة في القطاع الخاص نحو 95 في المئة، وهي نسبة مرتفعة، فيما بلغت البطالة نحو 3 في المئة، وهي نسبة منخفضة. كذلك أشار صندوق النقد إلى تراجع مركز الكويت في مؤشر التنافسية العالمي، في الفترة 2007-2012، وهو ما أشار له تقرير «الشال» الأحد الماضي، إذ تراجعت الكويت من المركز 30 في العالم، عام 2007، إلى المركز 37، عام 2012، هذا بالمقارنة مع تقدم دول الخليج الخمس الأخرى، جميعها، خلال الفترة نفسها، وأكثرها تقدما قطر التي انتقلت من المركز 31 عام 2007 إلى المركز 11 عام 2012. كما أشار التقرير

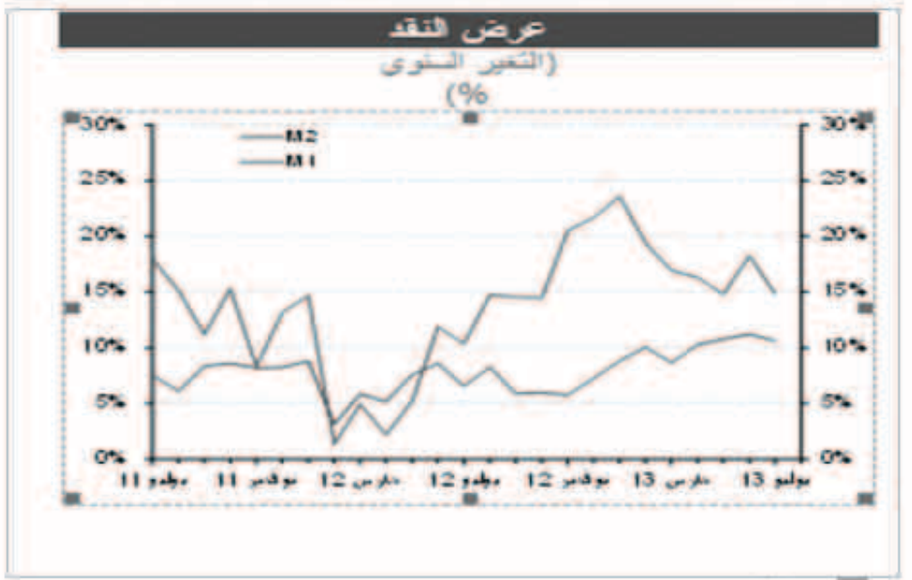

عرض النقد

نسبة الكويتيين في سوق العمل بلغت 70 في المئة وغير الكويتيين بالقطاع الخاص 95 في المئة

وانتقد بعض نواب مجلس الأمة تقرير الصندوق الأخير، بدعوى أنه يكتب من غير وعي بحقيقة الأوضاع، وأنه يخدم أجندة الدول الكبرى المسيطرة، والصندوق ليس بريئا، تماما، ولا تخلو تقاريره من الأخطاء، ولكن ما ذكره في تقريره، الحالي، تحليل صحيح ونصح مستحق. وبغض النظر عن الموقف السياسي أو الإيديولوجي من الصندوق وتقاريره، هناك إجماع من المختصين، كلهم، محليا وعالميا، على سوء الأوضاع الاقتصادية وضرورة التعامل، السريع والجدي، معها، ولعل في محتوى التقرير ما يدعم الاتجاهات المماثلة لفريق الحكومة الاقتصادي الجديد.

منذ عام 1996

الانفاق العسكري وصل إلى أعلى مستوى له

تحدث «الشال» عن الإنفاق العسكري فقال: في قسم آخر من هذا التقرير تناولنا عرضا قدمه صندوق النقد الدولي في مجلس الأمة، ومن النقاط المميزة في ذلك العرض إشارته إلى الإنفاق العسكري في ميزانية الحكومة، وهو ما سنتوسع فيه، هنا، على المستوى العالمي والإقليمي والكويتي، استنادا إلى قاعدة بيانات الإنفاق العسكري من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute SIPRI»، التي تغطي نحو 171 دولة، في الفترة 1988-2012.

فقد بلغ الإنفاق العسكري على مستوى العالم في عام 2012 نحو 1.753 تريليون دولار أمريكي، تمثل، قياسا بحجم الاقتصاد العالمي نحو 2.5 في المئة، وهذا الإنفاق يمثل انخفاضا عن مستوى عام 2011 بنحو 0.5 في المئة، وهو أول انخفاض في الإنفاق العسكري العالمي منذ عام 1998، عندما شهد النصف الثاني من عقد التسعينات انخفاض الإنفاق العسكري العالمي، بعد انتهاء الحرب الباردة في نصفه الأول، عاد بعدها للارتفاع بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وحربي أفغانستان والعراق. وحدثت أكثر التغيرات أهمية على مستوى الدول الكبرى، فقد انخفض الإنفاق العسكري الأمريكي بنحو 6- في المئة إلى مستوى 682.5 مليار دولار أمريكي عام 2012، بينما رفعت روسيا إنفاقها العسكري بنحو 15.7+ في المئة، والصين بنحو 7.8+ في المئة، للعام نفسه، لكن الإنفاق العسكري الأمريكي لا يزال يمثل نحو 39 في المئة من الإنفاق العالمي، وهو يساوي مجموع الإنفاق العسكري للـ 11 دولة اللاحقة لها في الترتيب، أي إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تتصدر العالم، من حيث الإنفاق العسكري، وبفارق كبير عن أقرب المنافسين، وإن كان اتجاه التطور يشير إلى الاضمحلال التدريجي لهذا التفوق.

أما خليجيا، فكانت السعودية هي الأكثر إثارة للانتباه، إذ تقدمت في إنفاقها من المركز 8 عالميا عام 2011 إلى المركز 7 عام 2012، بإنفاق بنحو 56.7 مليار دولار أمريكي، رغم من أن حجم الاقتصاد السعودي يحتل مركزا متأخرا، نسبيا، على العالم هو 21، وهذا ما جعل الإنفاق العسكري السعودي، مقارنة بحجم الاقتصاد هو الأعلى، ضمن دول العالم المتوفرة بياناتها، عند نحو 8.9 في المئة، أو أكثر من ضعف المعدل الأمريكي البالغ 4.4 في المئة. وإقليميا فاق الإنفاق العسكري السعودي عام 2012 إنفاق دول الإقليم الكبرى مجتمعة، وهي تركيا وإسرائيل وإيران ومصر وسوريا والعراق، وهو يمثل نحو 62.0 في المئة من الإنفاق العسكري الخليجي. واحتل حجم الإنفاق العسكري لعُمان، قياسا بحجم الاقتصاد، المركز 3 ضمن دول العالم المتوفرة بياناتها بنحو 8.4 في المئة، وشهدت ثاني أكبر ارتفاع سنوي في الإنفاق العسكري بنحو 51.2 في المئة، بعد زيمبابوي.

أما في الكويت، فقد بلغ الإنفاق العسكري عام 2012 نحو 6.021 مليارات دولار أمريكي، أي نحو 1.686 مليار دينار، بارتفاع سنوي نسبته 10.2 في المئة، تقريبا، والإنفاق العسكري، قياسا بحجم الاقتصاد، ارتفع، قليلا، بنحو 0.1 نقطة مئوية ليبلغ 3.3 في المئة، أي أعلى من المعدل العالمي بنحو 0.8 نقطة مئوية، وسبب التباين في عام 2012 بين نسبة الارتفاع المطلق في الإنفاق العسكري ونسبة الارتفاع، قياسا بحجم الاقتصاد، عائد إلى التأثير الكبير لارتفاع أسعار النفط ومستوى إنتاجه على حجم الاقتصاد الكويتي، والنفط عامل مستقل، نسبيا، يقلل من أهمية الارتفاع الفعلي في الإنفاق العسكري. وبالمقارنة مع الدول الأخرى، فإن ترتيب الكويت في قائمة الإنفاق العسكري هو 32 عالميا و4 خليجيا بعد السعودية والإمارات وعمان، على التوالي، بينما ترتيبها، من حيث حجم الإنفاق العسكري، قياسا بحجم الاقتصاد، هو 22 عالميا و5 خليجيا بعد السعودية وعمان والإمارات والبحرين، على التوالي.

الإيرادات ارتفعت بنحو 27.2 مليون دينار

بنك الكويت الدولي حقق صافي أرباح تشغيلية بلغ 16.6 مليون دينار

سلط «الشال» الضوء على نتائج بنك الكويت الدولي - 30 يونيو 2013 فقال ان بنك الكويت الدولي اعلن نتائج أعماله، عن الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2013، وتشير تلك النتائج إلى أن البنك حقق صافي أرباح تشغيلية بلغت 16.6 مليون دينار، مقارنة بنحو 8.3 ملايين دينار، في نهاية يونيو 2012، وذلك قبل خصم المخصصات، أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 100 في المئة، بينما حققت جملة المخصصات قيمة الارتفاع، نفسها، أي نحو 8.3 ملايين دينار، بعد أن بلغت نحو 10.3 ملايين دينار، مقارنة بنحو 2 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 27.2 مليون دينار، مقارنة بنحو 19.6 مليون دينار، أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 7.6 ملايين دينار، نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 5 ملايين دينار، أي ما نسبته 31.5 في المئة، وصولا إلى 20.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 15.9 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012. وارتفع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 817 الف دينار، إلى نحو 3.3 ملايين دينار، مقارنة بنحو 2.4 مليون دينار، للنصف الأول من عام 2012. وارتفع بند أرباح من تحويل التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 412 الف دينار، إلى نحو 447 الف دينار، مقارنة بنحو 35 الف دينار، للفترة ذاتها من عام 2012. وارتفع بند إيرادات الاستثمارات بنحو 1.1 مليون دينار، إلى نحو 2.2 مليون دينار، مقارنة بنحو 1.2 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

من جهة أخرى، تراجعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 737 الف دينار، حين بلغت نحو 10.6 ملايين دينار، مقارنة بنحو 11.3 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وذلك نتيجة تراجع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 182 الف دينار، حين بلغ 5.98 ملايين دينار، مقارنة مع 6.16 ملايين دينار، في النصف الأول من العام السابق، وبند مصروفات عمومية وإدارية نحو 75 الف دينار، وصولا إلى 2.70 مليون دينار، مقارنة مع 2.77 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. و كما أسلفنا، سابقا، فقد حققت جملة المخصصات ارتفاعاً بنحو 8.3 ملايين دينار، حين بلغت نحو 10.3 ملايين دينار، مقارنة مع 2 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، وبذلك، حقق البنك صافي ربح، بعد خصم المخصصات والمصاريف الأخرى، بما قيمته 6 ملايين دينار، مقارنة بقيمة صافي الربح المحقق خلال الفترة المماثلة من عام 2012، نفسها، وانخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 19.5 في المئة، بعد أن بلغ نحو 24.1 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغت قيمته 132.3 مليون دينار ونسبته 10.6 في المئة، ليصل إلى 1381.8 مليون دينار، مقابل 1249.5 مليون دينار، في نهاية عام 2012، بينما بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 203.3 ملايين دينار، أي ما نسبته 17.3 في المئة، عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2012، حين بلغ 1178.5 مليون دينار. وارتفع بند مديونو تمويل بنحو 108.4 ملايين دينار، أي نحو 13.9 في المئة، وصولا إلى 889.7 مليون دينار «64.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 781.3 مليون دينار «62.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، وارتفع بنسبة 23.3 في المئة، أي نحو 168.1 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2012، حين بلغ نحو 721.5 مليون دينار «61.2 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما نسبته 12.9 في المئة، أي ما قيمته 38.8 مليون دينار، وبلغ 338.5 مليون دينار «24.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 299.8 مليون دينار «24 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2012، وبارتفاع قاربت نسبته 24.7 في المئة، أي نحو 67 مليون دينار «23 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2012، حين بلغ نحو 271.6 مليون دينار.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجلت انخفاضا، طفيفا، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE»، من 5.8 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 5.5 في المئة، وانخفض العائد على معدل أصول البنك «ROA»، من 1 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 0.9 في المئة، وحافظ البنك على مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC»، ثابت، حين بلغ 11.6 في المئة للفترتين، وحافظ، أيضا، على ربحية السهم «EPS»، ثابتة، حين بلغت 6.4 فلوس للفترتين. ونتيجة ارتفاع سعر سهم البنك بنحو 19.6 في المئة، عندما أقفل عند نحو 305 فلوس، مقارنة بنحو 255 فلسا في 30 يونيو 2012، فقد بلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E» نحو 47.4 مرة، مقارنة مع 39.7 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة بعد كان 1.3 مرة في يونيو 2012.

بنك الكويت الدولي

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات قيمة الأسهم وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 467.2 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 5.8 نقطة ونسبته 1.3 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 29 نقطة، أي ما يعادل 6.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.